

## قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٩٦

يربط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه ؛

### ( المادة الاولى )

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ١٠٢٧٣٢٢٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار وسبعة وعشرون مليوناً وثلاثمائة واثنان وعشرون ألف جنيه).

### ( المادة الثانية )

قدرت صافى الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٣٦٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة ملايين وستمائة ألف جنيه) موزعة كالاتى :

أجور بمبلغ ١٤٤٠٠٠٠٠٠ جنيه تستبعد كلها بالتحصيل من الاستخدامات الاستثمارية .

نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٣٨٦٠٠٠٠٠٠ جنيه يستبعد منها مبلغ ٢٦٠٠٠٠٠٠ جنيه بالتحصيل من الاستخدامات الاستثمارية وبلغ صافى النفقات الجارية والتحويلات الجارية مبلغ ٣٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

### ( المادة الثالثة )

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٣٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة ملايين وستمائة ألف جنيه) .

( المادة الرابعة )

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ١.٢٣٧٢٢.٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره مليار وثلاثة وعشرون مليوناً وسبعمائة واثنان وعشرون ألف جنيهه) موزعة كالاتى :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٥٣٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيهه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٨٧٧٢٢.٠٠٠ جنيهه .

( المادة الخامسة )

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ١.٢٣٧٢٢.٠٠٠ جنيهه (فقط وقدره مليار وثلاثة وعشرون مليوناً وسبعمائة واثنان وعشرون ألف جنيهه) موزعة كالاتى :

إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٥١٧٧٢٢.٠٠٠ جنيهه منه مبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .

قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٥٠٦.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهه كلها قروض من بنك الاستثمار القومى .

( المادة السادسة )

تعتبر أحكام التأشير العامة للهيئات والوحدات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

( المادة السابعة )

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

( المادة الثامنة )

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بتوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

( المادة التاسعة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٦

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

( الموافق ٣٠ يونية سنة ١٩٩٦ م )

حسنى مبارك

مشروع موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشاريع وعملات الصناعة والتعدينية  
للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	بيان	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	بيان
		الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية:			الإستخدامات الجارية:
		إيرادات النشاط الجارى	١١٥٠٠٠٠٠	١٤٤٠٠٠٠٠	الأجور
		إيرادات أخرى	١٥٩٤٠٠٠	٢٨٦٠٠٠٠	التنقيات الجارية والتحويلات الجارية
١٤٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١٣٠٩٤٠٠٠	١٨٢٦٠٠٠٠	جملة الإستخدامات الجارية
			١١٦٩٤٠٠٠	١٤٦٦٠٠٠٠	يستبعد بالتسجيل من الإستخدامات الإستثمارية
			١٤٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠	صافى الإستخدامات الجارية
١٤٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	١٤٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠٠٠	جملة الموازنة الجارية
		الإيرادات الرأسمالية			الإستثمارات الرأسمالية:
٧٨١٧٨٠٠٠٠	٥١٧٧٢٢٠٠٠	إيرادات رأسمالية متنوعة (منها مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مساهمة من الوزارة العامة) قروض وتسهيلات ائتمانية (كلها من بنك الاستثمار القومى)	٥٢٠٦٠٣٠٠٠	٥٣٦٠٠٠٠٠٠	الإستثمارات استثمارية
٤٩٠٦٠٣٠٠٠	٥٠٦٠٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٧٥٨١٧٨٠٠٠	٤٨٧٧٢٢٠٠٠	مشتريات رأسمالية
٧٧٨٧٨١٠٠٠٠	١٠٢٣٧٢٢٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٧٧٨٧٨١٠٠٠	١٠٢٣٧٢٢٠٠٠	جملة الإستثمارات الرأسمالية
٧٨٠١٨١٠٠٠٠	١٠٢٧٣٢٢٠٠٠	إجمالي الموازنة	٧٨٠١٨١٠٠٠	١٠٢٧٣٢٢٠٠٠	إجمالي الموازنة